

Distr.: General
8 April 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية نيويورك، ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣

الاتساق والتنسيق والتعاون في سياق تمويل التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مذكرة من الأمين العام*

موجز

تقدم هذه المذكرة معلومات أساسية وتقتراح نقاطاً للتفكير بغرض الاسترشاد بها في مناقشة المواضيع المختارة التالية:

(أ) الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية؛

(ب) تمويل التنمية المستدامة، بسبل من بينها الاستفادة من رأس المال الخاص، في سياق متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعقود في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢؛

(ج) الشراكة العالمية من أجل التنمية في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

* أعدت هذه المذكرة بالتشاور مع موظفي المؤسسات الرئيسية المعنية بعملية تمويل التنمية. غير أن الأمانة العامة للأمم المتحدة هي وحدها المسؤولة عن محتواها.



الرجاء إعادة استعمال الورق

180413 180413 13-28454 (A)



أولاً - الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية

التوقعات الاقتصادية العالمية

١ - بعد انقضاء خمسة أعوام على حدوث الأزمة المالية العالمية، ما زال الاقتصاد العالمي يصارع للتعافي منها. ووفقاً لما ورد في منشور الأمم المتحدة عن الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠١٣^(١)، من المتوقع أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي نسبة ٢,٤ في المائة في عام ٢٠١٣ حسب التقديرات الأولية. وهذا لا يشكل إلا تحسناً طفيفاً عن تقديرات النمو البالغة ٢,٢ في المائة في عام ٢٠١٢، حين شهد الاقتصاد العالمي مجدداً تباطؤاً متزامناً في جميع البلدان على كل مستوى من مستويات التنمية.

٢ - وما زالت مواطن الضعف التي تعترى الاقتصادات المتقدمة الرئيسية سبباً جوهرياً في بطء الانتعاش العالمي. فما زال العديد من البلدان المتقدمة، ولا سيما في منطقة اليورو، تعاني من مشاكل الديون السيادية، وهشاشة المؤسسات المصرفية، والضغوط لتطبيق تدابير التقشف المالي. وتمر اقتصادات العديد من البلدان الأوروبية واليابان بالفعل بمرحلة ثانية من الركود الاقتصادي في غضون بضع سنوات لا غير، وما زالت التوقعات التي تلوح أمامها في الأفق تُنذر بمزيد من الصعوبات. وشهد اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية بدوره تراجعاً ولا سيما خلال عام ٢٠١٢، وما زالت توقعات النمو لعام ٢٠١٣ مشوبة بالبطء.

٣ - ومن المتوقع أن يبلغ متوسط النمو في البلدان النامية نسبة ٥,١ في المائة في عام ٢٠١٣، مما يشكل تحسناً طفيفاً عن نسبة ٤,٧ في المائة المسجلة في عام ٢٠١٢. وشهد عدد من الاقتصادات الناشئة، مثل البرازيل والصين والهند، التي تمكنت من التعافي بسرعة في أعقاب الأزمة المالية العالمية، تباطؤاً ملحوظاً في النمو خلال عام ٢٠١٢. ونجم ذلك جزئياً عن التداعيات المتسربة من البلدان المتقدمة، بسبب تناقص التدفقات التجارية وزيادة التقلبات في تدفقات رأس المال وفي أسعار السلع الأساسية. وفي بعض الحالات، نجم ذلك أيضاً عن تباطؤ ملحوظ في الطلب المحلي، على نحو يعكس الآثار التي خلفها تشديد السياسة النقدية في الماضي (جنوب وشرق آسيا) والاختناقات الهيكلية (جنوب آسيا والبرازيل وأفريقيا)، والأحوال السياسية والتنظيمية المضطربة (جنوب آسيا، وأجزاء من أمريكا اللاتينية، وأفريقيا، وأجزاء من شرق آسيا).

(١) منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.13.II.C.2.

٤ - واستمرت أزمة البطالة العالمية بلا هوادة. ففي العديد من البلدان النامية، ما زالت نسبة العمّال الفقراء والعاملين في الوظائف غير المستقرة نسبة مرتفعة، وما برحت البطالة المتفشية في صفوف الشباب والفوارق بين الجنسين تشكل شواغل رئيسية في مجال السياسات العامة. ويترتب أيضاً على تباطؤ الاقتصاد العالمي تباطؤ جهود الحد من الفقر وتقليص الحيز المالي المتاح للاستثمار في مجالات التعليم والصحة والمرافق الصحية الأساسية وغيرها من المجالات ذات الأهمية الحيوية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً إذ تظل هذه البلدان معرضة بشدة لصدمات أسعار السلع الأساسية وتواجه ضيقاً في فرص الحصول على التمويل الخارجي، لا سيما بسبب تراجع حجم المساعدات الإنمائية المقدمة من بعض البلدان المانحة.

٥ - واستمرت التجارة العالمية في النمو وإن كان ذلك بمعدل أكثر اعتدالاً (٣,٢ في المائة) في عام ٢٠١٢ عما كان عليه في عام ٢٠١١ (٦,٤ في المائة). وأصبحت تغييرات معينة في أنماط التجارة أكثر بروزاً في سنوات ما بعد الأزمة، مثل تزايد ثقل البلدان النامية في التجارة العالمية، ولا سيما من خلال التجارة فيما بين بلدان الجنوب. وقد استفادت العديد من البلدان النامية، ولا سيما بلدان المنطقة الآسيوية، إلى حد كبير من مشاركتها المتزايدة في سلاسل الإمداد العالمية/الإقليمية للحفاظ على نموها القائم على التصدير وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. إلا أن هناك مخاوف من أن يؤدي النمو الجامح لسلاسل الإمداد تلك، إلى نشوء ثغرات إنمائية أوسع فيما بين البلدان النامية وداخلها، ومن أن تنجم عنه آثار بيئية غير مناسبة.

٦ - وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية، تقلصت بشكل ملحوظ الاختلالات العالمية التي تمثلت في وجود فوائض ضخمة من الوفورات في بعض الاقتصادات وحالات عجز في البعض الآخر. إلا أن عملية استعادة التوازن لم تتم بالشكل المطلوب، إذ أنها نتجت أساساً عن ضعف الطلب الخارجي من البلدان التي تعاني من العجز، لا عن زيادة الطلب الخارجي من البلدان التي لديها فائض. وأدى ضعف اقتصادات البلدان المتقدمة والزيادة الكبيرة في السيولة العالمية الناجمة عن التدابير الاستثنائية في السياسات النقدية إلى انخفاض العائدات المحققة في بعض البلدان المتقدمة إلى ما يقرب من الصفر. وعلى الرغم من عدم ثبوت العلاقة السببية، فقد أشير إلى ارتفاع مستويات السيولة العالمية نتيجة السياسات النقدية التوسعية التي انتهجتها بلدان الاقتصادات المتقدمة، بوصفه من العوامل التي تساهم في تقلب أسعار السلع الأساسية، وتدفقات أموال "المضاربة" إلى البلدان النامية، وضغوط ارتفاع أسعار العملات في اقتصادات الأسواق الناشئة.

٧ - ومع ذلك، فقد شهدت الأسواق المالية العالمية بعض التحسن الملموس منذ أواخر عام ٢٠١٢. فقد زادت أسعار الأسهم في بلدان كثيرة زيادة ملحوظة، باستثناء بعض الأسواق الناشئة. ولئن كانت المؤشرات الرئيسية للولايات المتحدة قد تجاوزت بالفعل أعلى المستويات المسجلة قبل حدوث الأزمة المالية العالمية، فقد ظلت قيم أسواق رأس المال في أوروبا واليابان والعديد من الأسواق الناشئة أدنى بكثير من أعلى مستويات لها. وعلاوة على ذلك، فإن التحسن المذكور في مؤشرات السوق المالية يعزى جزئياً إلى ارتفاع السيولة العالمية، ولم يقترن بعد بتحسينات مطردة في الاقتصاد الحقيقي وفي سوق العمل.

٨ - وتحققت أيضاً تحسّات في أسواق الديون. فقد انخفضت عائدات السندات في البلدان الأوروبية التي بلغت مديونيتها مرحلة حرجة، حيث انخفض فرق العائد على السندات الإسبانية لأجل عشر سنوات عن مثيلها الألمانية من ٦٣٠ نقطة أساس في تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٥٠ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وتمكنت إسبانيا مؤخراً من جمع مبلغ ٧ بلايين يورو في عملية ناجحة لبيع سندات لأجل عشر سنوات بتلك العائدات جد المتدنية، بينما عادت البرتغال إلى سوق السندات للمرة الأولى منذ إنقاذها من الإفلاس في عام ٢٠١١. وبالإضافة إلى ذلك، استمر تزايد الإقراض المصرفي في الولايات المتحدة، وقرر عدد من المصارف في أوروبا إجراء تسديد مسبق للقروض الطويلة الأجل التي كانت قد اقترضتها من المصرف المركزي الأوروبي. وقبل حدوث الأزمة في قبرص، كانت مؤشرات مختلفة لدرجة التقلب في الأسواق المالية قد انحسرت أيضاً. بيد أن الضريبة المصرفية المقترحة في إطار الحزمة المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي المقدمة إلى قبرص لمساعدتها في إعادة هيكلة مصارفها أدت إلى قلقلة الأسواق المالية العالمية إلى حد ما في أواخر آذار/مارس، مما أبرز مدى تأثر الاتحاد النقدي الأوروبي بالأحداث الاقتصادية والسياسية السلبية.

التوقعات في الاقتصادات والمناطق الرئيسية

٩ - من بين الاقتصادات المتقدمة، ما زال اقتصاد الولايات المتحدة يعاني في أعقاب أزمة القروض العقارية ذات الجودة الائتمانية المنخفضة التي وقعت في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. ومن المتوقع أن ينخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة إلى ١,٧ في المائة في عام ٢٠١٣، مقابل ٢,١ في المائة المقدر لعام ٢٠١٢. ورغم تفادي الانحدار إلى هاوية مالية بكامل أبعادها في أوائل عام ٢٠١٣، ما زالت الأحوال غير المؤكدة تكتنف الاستدامة المالية على المدى الطويل. وفي الوقت نفسه، بدأ مؤخراً سريان تخفيضات الإنفاق التلقائية (الاقتطاعات)، وتشير التقديرات إلى أن الإنفاق الحكومي الفعلي سينخفض بنسبة ٤ في المائة

في عام ٢٠١٣، مما سيؤثر على نمو الناتج المحلي الإجمالي في المدى القريب. وعلى الجانب الإيجابي، توجد بوادر تنبئ بانتعاش قطاع الإسكان. ويأتي دعم إضافي في مجال السياسات في شكل جولة ثالثة جديدة من التيسير الكمي. فقد أعلن مصرف الاحتياطي الاتحادي للولايات المتحدة مؤخراً أنه سيواصل تدابير التيسير الكمي إلى أن ينخفض معدل البطالة إلى ٦,٥ في المائة، أو إلى أن يرتفع معدل التضخم المتوقع لفترة الـ ١٢ شهراً المقبلة إلى ٢,٥ في المائة. ورغم الولاية المزدوجة المنوطة بمصرف الاحتياطي الاتحادي المتمثلة في تعزيز العمالة الكاملة وتحقيق استقرار الأسعار، فإن هذه هي المرة الأولى في التاريخ يضع فيها أحد المصارف المركزية هدفاً رقمياً فيما يتعلق بمعدل البطالة لأغراض سياساته النقدية.

١٠ - وشهد اقتصاد اليابان نمواً قوياً في الربع الأول من عام ٢٠١٢، لكنه تراجع مرة أخرى إلى حالة الركود في النصف الثاني من العام، حيث سادت حالة من الانكماش الاقتصادي. ومن المتوقع أن تخرج اليابان من مرحلة الركود في عام ٢٠١٣، ولكن النمو سيظل ضعيفاً على الأرجح في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤. وقام مصرف اليابان بتوسيع نطاق برنامجه للتيسير الكمي ورفع معدل التضخم الذي يستهدفه إلى ٢ في المائة. وأدت السياسة النقدية الجديدة إلى انخفاض قيمة الين بنسبة ١٨ في المائة مقابل الدولار واليورو منذ منتصف تشرين الأول/أكتوبر. وأدى ذلك إلى زيادة قدرة اليابان التنافسية، رغم أن بعض الحكومات والمحللين أعربوا عن القلق إزاء التخفيضات التنافسية لقيمة العملات و”حروب العملة“. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت حكومة اليابان، في مواجهة اتجاه التشدد المالي في معظم الاقتصادات المتقدمة، حزمة محفزات مالية جديدة بقيمة ٢٠,٢ تريليون ين في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، تشمل ١٠ تريليون ين من الإنفاق الحكومي الإضافي (٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، من المقرر تمويلها إلى حد كبير عن طريق إصدار سندات. وقد أدى ذلك إلى زيادة المخاطر المتعلقة بمشاكل القدرة على تحمل الديون مستقبلاً، حيث يبلغ الدين العام نسبة ٢٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. إلا أن أحد أسباب ارتفاع مؤشرات الديون بهذه الدرجة هو هزال النمو الاقتصادي لفترة طويلة. وإذا نجحت التدابير الجديدة في تحفيز النمو، ستتحسن هذه المخاطر نوعاً مع تحسن مؤشرات الديون (التي تُحسب كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي).

١١ - وفي منطقة اليورو، ما زالت أزمة الديون السيادية وما يلازمها من برامج التقشف المالي تشكل القوى الرئيسية المثبطة للنمو. إذ تشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض بنسبة ٠,٥ في المائة في منطقة اليورو في عام ٢٠١٢، ويُتوقع أن ينخفض أكثر بنسبة ٠,٣ في المائة في عام ٢٠١٣. واتخذت السلطات في منطقة اليورو في عام ٢٠١٢ عدداً من المبادرات الجديدة في مجال السياسات، تشمل برنامج المعاملات النقدية المباشرة،

وخطوات تجاه تحقيق قدر أكبر من التكامل المالي والإشراف والتنظيم الماليين المنسقين. وتعالج هذه التدابير بعض العيوب التي تعتري التصميم الأصلي للاتحاد النقدي الأوروبي. لكن هذه التدابير، على أهميتها، لا تكفي لحفز الطلب الاقتصادي في الأجل القصير، وسيتوقف تنفيذها على قدر كبير من الأحوال غير المؤكدة.

١٢ - وفي الدول الأعضاء الجديدة في الاتحاد الأوروبي، أدت الاضطرابات المستمرة في منطقة اليورو إلى تباطؤ النمو وتدهور التوقعات الاقتصادية في المنطقة. فقد ازداد الناتج المحلي الإجمالي الكلي لأعضاء الاتحاد الأوروبي الجدد بنسبة ١,٢ في المائة في عام ٢٠١٢، ويتوقع أن يتسارع ليصل إلى معدل متوسط نسبته ٢,٠ في المائة في عام ٢٠١٣ في ظل أحوال غير مؤكدة ومخاطر عديدة. وشهد بعض أعضاء الاتحاد الأوروبي الجدد، مثل الجمهورية التشيكية وهنغاريا وسلوفينيا، معدلات سلبية للنمو الاقتصادي السنوي في عام ٢٠١٢. وفي بلدان أخرى، كان النمو إيجابياً وإنما ضعيفاً. فعلى سبيل المثال، انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي في بولندا إلى نسبة ٢ في المائة في عام ٢٠١٢، مقابل نسبة ٤,٣ في المائة في السنة السابقة.

١٣ - وفي جنوب شرق أوروبا، ظل النشاط الاقتصادي الحقيقي في عام ٢٠١٢ دون المستوى الذي تحقق في عام ٢٠٠٨ قبل بداية الأزمة المالية العالمية. وبعد انتعاش طفيف للغاية في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، انخفض الناتج المحلي الإجمالي الكلي بنسبة ٠,٦ في المائة في عام ٢٠١٢، ومن المتوقع أن ينتعش بنسبة ١,٢ في المائة فقط في عام ٢٠١٣، نتيجة الضعف في الطلب الخارجي والداخلي. أما معدلات البطالة البالغة الارتفاع والمستمرة حتى قبل حدوث الأزمة العالمية، فمن المتوقع أن تظل في هذا المنحى لعدة سنوات أخرى.

١٤ - ومن بين البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، شهد الناتج المحلي الإجمالي لرابطة الدول المستقلة وجورجيا زيادة بنسبة ٣,٨ في المائة في عام ٢٠١٢، ومن المتوقع أن يظل النمو عند مستوى مماثل في عام ٢٠١٣، وهو أدنى بكثير من المستوى الذي يمكن بلوغه. وتدهور الأداء الاقتصادي في معظم البلدان، بما في ذلك أداء أكبر اقتصاد وهو اقتصاد الاتحاد الروسي، مما أثر ولا يزال يؤثر تأثيراً كبيراً في البلدان الأخرى في المنطقة. وما زالت المنطقة تواجه خطر حدوث تدهور في الحالة العالمية، ولا سيما تصعيد الأزمة في أوروبا، وهي الشريك الاقتصادي الرئيسي للمنطقة.

١٥ - وعلى نطاق البلدان النامية، سيعود النمو الاقتصادي في أفريقيا (باستثناء ليبيا) إلى الانتعاش بنسبة ٤,٥ في المائة في عام ٢٠١٣ مقارنة بنسبة ٣,٤ في المائة في عام ٢٠١٢. ومن العوامل الرئيسية التي تستند إليها توقعات النمو القوي في أفريقيا النمو الملموس الذي تشهده في البلدان المصدرة للنفط، تدعمه الزيادة في إنتاج النفط والارتفاع المستمر في

الأسعار، وكذلك الزيادة في الإنفاق المالي، لا سيما في مجال الهياكل الأساسية. ورغم هذه الصورة الإيجابية للنمو، ما زالت أوضاع سوق العمل تمثل مشكلة رئيسية في جميع أنحاء المنطقة، سواء من حيث عدد فرص العمل المتاحة أو نوعيتها. وبالإضافة إلى ذلك، تشير التوقعات إلى أن تدفقات المعونة الموجهة إلى أفريقيا ستستقر أو حتى ستتناقص في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ نتيجة التباطؤ الاقتصادي العالمي والصعوبات المالية التي يعاني منها الكثير من البلدان المانحة.

١٦ - وفي شرق آسيا، كان لتناقل الطلب من الاقتصادات المتقدمة وتباطؤ النمو في الصين بدرجة فاقت التوقعات أثر على النشاط الاقتصادي في عام ٢٠١٢. فقد ازداد الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة بنسبة ٥,٨ في المائة، مما يمثل انخفاضاً مقارنة بنسبة ٧,١ في المائة المحققة في عام ٢٠١١، حيث تباطأ النمو الاقتصادي في الصين أيضاً ليصل إلى ٧,٨ في المائة وهي أقل نسبة يصلها على مدى عقد من الزمن. أما اقتصادات المنطقة ذات الدخل الأعلى والتي تعتمد على الصادرات - منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة، وجمهورية كوريا، وسنغافورة، ومقاطعة تايوان الصينية - فقد شهدت انخفاضاً حاداً بوجه خاص في نمو الناتج المحلي الإجمالي في مواجهة ضعف الطلب العالمي. وفي المقابل، شهدت إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند نمواً ثابتاً، حيث ساهم الاستهلاك المحلي القوي والطلب على الاستثمار في التخفيف إلى حد كبير من أثر انخفاض صافي الصادرات. ويتوقع أن ينتعش نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة ليلعب نسبة ٦,٢ في المائة في عام ٢٠١٣، يسانده انتعاش متواضع في الطلب الخارجي وانتعاج المزيد من السياسات النقدية والمالية التوسعية.

١٧ - وفي جنوب آسيا، تباطأ النمو الاقتصادي في عام ٢٠١٢. فبعد نمو الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة بنسبة ٥,٨ في المائة في عام ٢٠١١، زاد بنسبة ٤,٤ في المائة في عام ٢٠١٢، وهي أبطأ وتيرة على مدى عقد. وقد كان لكل من استمرار ارتفاع معدلات التضخم والأحوال السياسية غير المؤكدة ومعوقات النقل والطاقة، أثر على استهلاك الأسر المعيشية وعلى استثمارات الأعمال التجارية على السواء. وتأثرت الصادرات سلباً من جراء التباطؤ في الأسواق الدولية الرئيسية. وحقق اقتصاد الهند نمواً بنسبة ٥,٥ في المائة في عام ٢٠١٢، مما يمثل انخفاضاً مقارنة بنسبة تزيد عن ٩ في المائة في عام ٢٠١٠. أما في بنغلاديش وسري لانكا، فقد ظلت الظروف الاقتصادية مواتية إلى حد كبير. إلا أن النطاق المتاح لسياسات الاقتصاد الكلي من أجل دعم النمو محدود بسبب استمرار ارتفاع معدلات التضخم وضخامة العجز المالي. ويتوقع أن يشهد النمو الإقليمي تسارعاً معتدلاً، إنما دون المستوى الممكن تحقيقه بكثير. ويتوقع أيضاً أن يزيد النشاط الاقتصادي في جنوب آسيا،

مدفوعاً بانتعاش تدريجي في الهند، بنسبة ٥,١ في المائة في عام ٢٠١٣ و ٥,٧ في المائة في عام ٢٠١٤.

١٨ - وفي غرب آسيا، تباين الأداء الاقتصادي فيما بين البلدان. فقد شهدت غالبية البلدان المصدرّة للنفط نمواً قوياً وإن كان متباطئاً، تدعمه إيرادات النفط التي ارتفعت ارتفاعاً قياسيًّا، وزيادة الإنفاق الحكومي. وفي المقابل، شهد النشاط الاقتصادي هبوطاً حاداً في البلدان المستوردة للنفط، المثقلة بارتفاع فواتير الاستيراد وانخفاض الطلب الخارجي وتقلص حيز السياسات. ومن المتوقع أن يستمر هذا التباين في عام ٢٠١٣. وتشير التقديرات إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة انخفض من نسبة ٦,٧ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٣,٣ في المائة في عام ٢٠١٢، ويتوقع أن يظل في نفس المستوى في عام ٢٠١٣. ورغم أن موازين المالية العامة في المدى المتوسط ما زالت قوية في الكثير من بلدان الخليج، زادت محدودية التحولات السياسية في البلدان المستوردة للنفط، باستثناء إسرائيل وتركيا.

١٩ - وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تدهورت الأوضاع الاقتصادية في عام ٢٠١٢ حيث شهدت المنطقة تباطؤاً في الصادرات، وواجهت بعض البلدان، مثل الأرجنتين والبرازيل، مشاكل محلية في جهودها لتعزيز النمو كما أُلقت الأحوال المضطربة التي خلفتها الهاوية المالية في الولايات المتحدة بظلالها على النشاط الاقتصادي في الربع الأخير من العام. وتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة ٣,١ في المائة في عام ٢٠١٢، مقارنة بنسبة ٤,٣ في المائة في عام ٢٠١١ و ٦ في المائة في عام ٢٠١٠. ورغم التباطؤ المذكور، ظل أداء مؤشرات سوق العمل جيداً. ومن المتوقع أن تشهد المنطقة تسارعاً معتدلاً في النمو ليلعب ٣,٩ في المائة في عام ٢٠١٣، وإن ظلت التوقعات مرهونة بعدد من المخاطر.

مخاطر الهبوط الرئيسية والحاجة إلى المزيد من التنسيق في مجال السياسات العامة

٢٠ - تخضع التوقعات الأساسية للأمم المتحدة المعروضة أعلاه لمجموعة لا يُستهان بها من الأحوال غير مؤكدة ومخاطر الهبوط. وما زال احتمال تفاقم الأزمة في منطقة اليورو على وجه التحديد يشكل أكبر تهديد للنمو العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، هناك احتمال أن تستمر على مدى العام سياسة خفض الإنفاق في جميع المجالات (الاقطاعات المالية)، التي طبقت مؤخراً في الولايات المتحدة، مما قد يترتب عليه تأثير أكبر في الاقتصاد مقارنة بما هو مفترض حالياً في التوقعات الأساسية. وعلاوة على ذلك، من المحتمل أن يستمر التباطؤ الذي يشهده عدد من بلدان الأسواق الناشئة الكبرى (ومنها الصين والهند والبرازيل). وتشمل مخاطر الهبوط الأخرى احتمال تصاعد التوترات الجغرافية السياسية وإمكانية حدوث صدمة مناخية

تؤدي إلى ارتفاع شديد في أسعار الأغذية على نطاق العالم، بالنظر إلى انخفاض النسب بين مخزون الحبوب الأساسية واستهلاكها إلى مستويات خطيرة.

٢١ - ويلزم اتخاذ إجراءات أكثر فعالية وتضافراً في مجال السياسات على الصعيدين الوطني والدولي للتخفيف من حدة المخاطر الرئيسية المحددة أعلاه. فعلى سبيل المثال، في منطقة اليورو، ينبغي الاستعاضة عن النهج الجزئي المتبع في التعامل مع أزمات الديون في كل بلد على حده على مدى العامين الماضيين بنهج أكثر شمولاً وتكاملاً يعالج الأزمة النظامية المتجذرة في الاتحاد النقدي الأوروبي. وكذلك الشأن في الولايات المتحدة، من الأهمية بمكان أن يتجاوز مقررو السياسات الجمود السياسي وأن يتلافوا حدوث انكماش مالي مفاجئ وحاد. ومن المهم أيضاً أن تنتهج البلدان سياسات أقوى تنصدي لاتجاهات الدورة الاقتصادية، وتتوافق مع تدابير متوسطة الأجل حيثما أمكن ذلك. وبوجه خاص، ينبغي أن تصبح السياسات المالية في جميع أنحاء العالم أكثر توجهاً نحو معاكسة اتجاهات الدورة الاقتصادية، وأكثر دعماً لإنشاء فرص العمل وتوخي المزيد من الإنصاف.

أسئلة مقترحة للمناقشة

- ١ - ما هي المنافع والمخاطر الاقتصادية المرتبطة بالسياسات النقدية غير التقليدية التي انتهجت مؤخراً في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان؟
- ٢ - ما هي الآثار الرئيسية المترتبة على انتهاج تلك السياسات في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية؟
- ٣ - ما هي التدابير الأكثر فعالية التي يمكن اتخاذها في مجال السياسات العامة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي للحد من آثار التداعيات السلبية المحتملة لتلك السياسات؟
- ٤ - كيف يمكن أن تساعد الاقتصادات الناشئة الكبيرة، بما فيها البرازيل والصين والهند والاتحاد الروسي وجنوب أفريقيا، في تعزيز العودة إلى تحقيق نمو إقليمي وعالمي أقوى وأكثر متانة؟
- ٥ - ما هي التدابير الأكثر فعالية في مجال السياسات العامة لمعالجة أزمة فرص العمل في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء؟

ثانياً - تمويل التنمية المستدامة، بسبل من بينها الاستفادة من رؤوس الأموال الخاصة، في سياق متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعقود في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٢

الحاجة إلى استراتيجية شاملة لتمويل التنمية المستدامة

٢٢ - ينبغي لأي استراتيجية فعالة لتمويل التنمية المستدامة أن تدعم التنمية الاقتصادية الشاملة للجميع والمستدامة بيئياً واقتصادياً واجتماعياً. ونظراً لحجم احتياجات التمويل اللازمة لأغراض التنمية المستدامة، من الواضح أن المصادر الرسمية للتمويل لن تكون كافية. وحتى لو أوفت جميع الحكومات المانحة المعنية بالنسبة المستهدفة بتخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، مما يوفر ٣٠٠ بليون دولار في السنة، وتقيدت أيضاً باتفاق كوبنهاغن الذي يتضمن تعهداً بتوفير ١٠٠ بليون دولار سنوياً لتمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ بحلول عام ٢٠٢٠، وحتى لو استُكملت هذه المبالغ بمصادر جديدة ومبتكرة للتمويل، سيظل هناك نقص كبير في التمويل^(٢).

٢٣ - إلا أنه رغم الضخامة البالغة لتقديرات الاحتياجات التمويلية، فإنها لا تمثل سوى حصة صغيرة نسبياً من إجمالي المدخرات العالمية. ففي عام ٢٠١١، بلغت الأصول المالية العالمية مقدار ٢١٨ تريليون دولار. وحتى في ظل الأسواق المضطربة في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والحد من الاستدانة في جميع البلدان المتقدمة، شهدت الأصول المالية العالمية نمواً بنسبة ١٠ في المائة ككل منذ نهاية ٢٠٠٧ (أي بحوالي ٤ تريليون دولار سنوياً)^(٣). وهذا يعني أن النظام المالي لديه ما يلزم من الموارد لتمويل احتياجات التنمية المستدامة، لكنه لا يخصص هذه الموارد على نحو فعال حيثما تشتد إليها الحاجة. ورغم أن إعادة توزيع مجموعة الأصول المالية العالمية سيكون أمراً صعباً، فإن إعادة توجيه نسبة مئوية ضئيلة، لنقل ٥ في المائة (أو ما يناهز ١٠ تريليونات من الدولارات)، من هذه الاستثمارات نحو التنمية المستدامة سيكون له تأثير هائل.

(٢) دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ٢٠١٢، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.12.II.C.1)؛ الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التقرير الثاني عن التعاون الإنمائي الدولي، سيصدر قريباً.

(٣) قاعدة بيانات ماكنزي لإدارة الأصول العالمية في مجموعة ماكنزي وشركاؤها، "البحث عن النمو البعيد النال: إدارة الأصول في عام ٢٠١٢" ("The hunt for Elusive Growth: Asset Management in 2012")، (٢٠١٢).

٢٤ - المطلوب من أي استراتيجية فعالة لتمويل التنمية المستدامة أن تعزز الاستقرار المالي، إذ أنه من غير المرجح أن يضح المستثمرون ما يلزم من استثمارات طويلة الأجل لتحقيق التنمية المستدامة في أجواء يسودها احتمال حدوث تقلبات شديدة. وعلاوة على ذلك، فإن الممارسات المالية المستدامة والاستثمارات طويلة الأجل تسهم في استقرار النظام المالي، بحيث يعزز الاستقرار والاستدامة أحدهما الآخر^(٤). وبالإضافة إلى ذلك، فإن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بدون نظام مالي مستقر، تصبح عرضة لأن تحيد عن مسارها من جراء أزمة مالية مفاجئة، إقليمية كانت أم عالمية.

الاحتياجات من التمويل والتحديات القائمة

٢٥ - يتطلب تمويل التنمية المستدامة إجراء استثمارات في طائفة واسعة من القطاعات، من بينها الزراعة والطاقة والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية، وكذلك الإسكان والصحة والتعليم، في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. والمفروض أن تمول الاستراتيجية أيضاً المشاعات العالمية (مثل الغلاف الجوي والمحيطات والتنوع البيولوجي والغابات) التي تتسم بأهمية حاسمة للتنمية المستدامة، إلى جانب تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ. وبالإضافة إلى ذلك، من الأهمية بمكان أن يُنظر في أوجه التآزر والمفاضلة في الاستثمارات فيما بين مختلف القطاعات والمجموعات (مثل المياه والزراعة والطاقة واستغلال الأراضي).

٢٦ - وتعد مهمة تقييم مجموع احتياجات التمويل اللازمة للتنمية المستدامة مهمة صعبة. وتتفاوت تقديرات الاحتياجات فيما بين المصادر، بحسب الافتراضات ونطاق الدراسات التي تُبنى عليها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التقديرات المستمدة من الدراسات لا تقبل المقارنة بدقة، إذ غالباً ما تتباين السيناريوهات النموذجية التي تركز عليها تلك الدراسات. وثمة وفرة في الدراسات التي أجريت فيما يتعلق بمستويات الاستثمار المطلوب لتحقيق الاستدامة البيئية. وتشير تقديرات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة في عام ٢٠١١ إلى ضرورة توفير استثمارات إضافية قدرها تريليون دولار في السنة فقط لتطوير نظم جديدة للطاقة الخضراء^(٥). وتشير دراسة أحدث أجريت على نطاق مجموعة أوسع من القطاعات إلى

(٤) مبادرة التمويل التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، مبادرة التمويل، المعهد الدولي للتنمية المستدامة، "الاستقرار المالي والمخاطر النظامية: عدسات فاحصة وساعات منبهة" (Financial Stability and Systemic Risk: Lenses and Clocks) (٢٠١٢).

(٥) دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠١١ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.11.II.C.1).

أن الاحتياجات اللازمة للاستثمار على النحو المعتاد في الهياكل الأساسية يمكن أن يبلغ ٥ تريليونات من الدولارات سنوياً^(٦).

٢٧ - ويمكن أيضاً الاستعانة بالتحليلات القطرية لإعطاء تقديرات أكثر دقة للاحتياجات اللازمة على نطاق القطاعات الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، بينت دراسة أجرتها الأمم المتحدة مؤخراً^(٧) بشأن تسعة بلدان في أفريقيا وشرق آسيا والشرق الأوسط تباين ظروفها الاقتصادية والاجتماعية تبايناً كبيراً، أنه يلزم توفير إيرادات إضافية تتراوح بين ٥ و ٢٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أوردت هذه النتائج تقديرات للأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالتعليم والصحة ومياه الشرب والمرافق الصحية، وهي مجالات تتوافر بشأنها بيانات جيدة نسبياً لقياس التقدم المحرز فيها، وبالتالي فهي تُنقِص من تقديرات المبلغ الكلي للموارد اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة.

٢٨ - وتوسع ثغرات التمويل بوجه خاص في المجالات الاقتصادية التي لم يجذب إليها القطاع الخاص بناءً على تقييم المخاطر مقابل العائدات، مقارنة بفرص الاستثمار الأخرى. وتحديدًا، لا يوجد تمويل كافٍ في أربعة مجالات على الأقل من المجالات الحاسمة الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة، وهي: (أ) الاستثمارات الطويلة الأجل، وتشمل الهياكل الأساسية؛ و (ب) الاستثمارات التي تنطوي على مخاطر أعلى، وتشمل الاستثمارات الرامية إلى تخفيض انبعاثات الكربون، والابتكارات، وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ و (ج) تمويل المشاعات العالمية ومجالات التعاون الدولي الأخرى؛ و (د) التمويل الإضافي للاحتياجات الاجتماعية.

٢٩ - وتوجد حاجة متزايدة باستمرار إلى التمويل الطويل الأجل، لا سيما فيما يتعلق بالهياكل الأساسية. وتشير التقديرات إلى أن سيناريو مواصلة التنمية على النحو المعتاد سيستلزم استثمارات في الهياكل الأساسية بمبلغ ٥٧ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٣٠ لمواكبة نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، إلى جانب التمويل الإضافي اللازم لتحقيق الأهداف الإنمائية في الأسواق الناشئة، ولجعل الهياكل الأساسية أكثر قدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ^(٨). إلا أن الإطار الزمني الطويل اللازم لتنفيذ غالبية الاستثمارات في الهياكل الأساسية

(٦) www3.weforum.org/docs/WEF_GreenInvestment_Report_2013.pdf.

(٧) سانشيز وفوس وإينويه وكابولوا، "تمويل التنمية البشرية: تحليل مقارنة" (Financing Human Development: a comparative analysis) في سانشيز وفوس، "تمويل التنمية البشرية في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط (Financing Human Development in Africa, Asia and the Middle East)، سيصدر قريباً.

(٨) معهد ماكنزي العالمي، "إنتاجية الهياكل الأساسية: السبيل إلى ادخار تريليون دولار سنوياً" (Infrastructure productivity: how to save \$ 1 trillion a year)، (كانون الثاني/يناير ٢٠١٣).

يتجاوز معايير الاستثمار التي يعمل في إطارها العديد من المستثمرين، حتى أولئك المصنّفين ضمن فئة 'مستثمري الأجل الطويل'. ورغم أن هيكل التزامات مشاريع المستثمرين المؤسسيين الطويلة الأجل، من قبيل خطط التقاعد ذات الاستحقاقات المحددة وشركات التأمين على الحياة، يتراوح بين ١٠ أعوام و ١٥ عاماً، فإن المدة الفعلية لاستثماراتهم تكون عادة أقصر من ذلك بكثير، نظراً لمفاضلات المخاطر والعائدات التي تميز الكثير من الاستثمارات الطويلة الأجل، مقابل الفرص الأخرى المتاحة، وكذلك حوافز الأداء في المدى القصير. ويواجه مستثمرون مؤسسيون كثيرون قيوداً إضافية، من بينها القيود المفروضة على الاستثمار في الأصول غير السائلة، وتكاليف المعاملات اللازمة للاحتفاظ بالقدرة على الاستثمار المباشر، وشروط الاستثمار في قطاعات متنوعة.

٣٠ - وأدت الأزمة المالية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلى زيادة تقليص آفاق الاستثمار المتاحة للعديد من المستثمرين. وعانى مستثمرون مؤسسيون كثيرون من صعوبات لإعادة تمويل التزاماتهم، مما دفعهم إلى إعادة النظر في مدى استعدادهم للاضطلاع باستثمارات غير سائلة طويلة الأجل، وأضعف قدرتهم المؤسسية على تحمل المخاطر. وأدت الأزمة أيضاً إلى انخفاض واسع النطاق في الاستدانة على صعيد النظام المصرفي وتقليص الائتمان، ولا سيما من جانب المصارف الأوروبية، مما أثر على الإقراض الطويل الأجل، بما في ذلك سوق الإقراض المصرفي المضمون الذي كان يشكل في الماضي أداة هامة لتمويل الهياكل الأساسية في بلدان الأسواق الناشئة. ورغم انحسار الاتجاه إلى الحد من الاستدانة، من المتوقع أن تستمر الضغوط المفروضة على المصارف الدولية في الأجل القريب. وقد يؤدي اتفاق بازل الثالث، الذي يفرض رسوماً أعلى على رأس المال المستخدم في الاستثمارات التي تنطوي على مخاطر أعلى، إلى زيادة الحد من توافر التمويل الطويل الأجل. ورغم أن الإصلاحات لا تستهدف تحديداً التمويل الطويل الأجل، فإنها تزيد بالفعل من تكلفة الأنشطة التي تنطوي على مخاطر أعلى، ومنها القروض الطويلة الأجل. وفي الوقت نفسه، فإن أسواق رأس المال المحلية في العديد من البلدان النامية لا تزال غير مستعدة لمثل هذه الفجوة. فأسواق رأس المال المحلية في الكثير من البلدان النامية تميل إلى استثمارات المدى القصير، حتى أن بلداناً كثيرة ما زالت تواجه صعوبة في تمويل الاحتياجات الطويلة الأجل المرتبطة بالاستثمارات الضرورية في مجال التنمية المستدامة على الصعيد المحلي.

٣١ - وعلى نحو خاص، لا يوجد تمويل كاف لمشاريع الهياكل الأساسية المنخفضة الكربون وما يرتبط بها من الابتكار وتطوير التكنولوجيا، بسبب ارتفاع المخاطر وانخفاض العائدات المتوقعة على امتداد فترة تنفيذ المشروع. وبالمثل، لا يوجد تمويل كاف للابتكار والتكنولوجيات الناشئة، التي تنطوي على مخاطر عالية غالباً ما يصعب قياسها وتحديد

أسعارها. فالتكنولوجيات الجديدة تتطلب عموماً نفقات تشغيلية مرتفعة، وكثيراً ما يتعذر الاعتماد عليها في المراحل المبكرة من تطويرها. أما الائتمانات المقدمة من أجل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي تؤدي في العديد من البلدان دور المحرك الرئيسي للابتكار والعمالة والنمو، فإنها لا تزال أيضاً مقيدة في العديد من البلدان. وفي كثير من الأحيان، تكون تلك المشاريع كبيرة جداً من منظور المقرضين التقليديين ووكالات الائتمانات البالغة الصغر، في حين يعتبرها القطاع المصرفي مشاريع ذات مجازفة عالية. أما السبل البديلة لتمويل بدء المشاريع الابتكارية، مثل المستثمرين المساندين للأعمال، وصناديق رؤوس الأموال المشاركة، فإنها تكاد تكون منعدمة في البلدان النامية.

٣٢ - وتسعى مبادرة المعونة لصالح التجارة إلى تعزيز جانب العرض والقدرة الإنتاجية للبلدان النامية وتعزيز هيكلها الأساسية المتصلة بالتجارة، وذلك لتمكينها من الاستفادة من فرص التجارة والوصول إلى الأسواق. ولا يزال المجتمع الدولي يحشد الموارد اللازمة لهذه المبادرة. إلا أن آفاق المبادرة ستتأثر أيضاً من جراء استمرار تقييد ميزانيات الحكومات في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مما سيؤثر تأثيراً سلبياً على مستويات المعونة في السنوات المقبلة.

٣٣ - ولا يوجد أيضاً تمويل كاف من أجل حفظ المشاعات العالمية وغيرها من مجالات التعاون الدولي وإذكاء الوعي بشأنها باعتبارها بالغة الأهمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى التمويل اللازم للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، ثمة احتياجات تمويلية كبيرة تتعلق بالمخاطر الصحية العابرة للحدود والمرتبطة بالعولمة، ولا سيما مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بالإضافة إلى قطاعات الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين والاحتياجات الاجتماعية الأخرى على الصعيد المحلي.

٣٤ - وقد أُلقت المداوولات الجارية بشأن أهداف التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الضوء على أهمية وضع نموذج جديد للنمو يكفل الشمول الاجتماعي وتوفير فرص العمل للجميع. وهذا يعني وضع الاستثمارات المحددة الأهداف في رأس المال البشري والاجتماعي علاوة على الاستثمارات في رأس المال الطبيعي ورأس المال المادي الأخضر (مثلاً، التكنولوجيات النظيفة). ويجب أن تركز استراتيجية تمويل التنمية المستدامة على تعزيز فرص حصول الفقراء والنساء وغيرهم من الفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمع على الخدمات والتكنولوجيات والموارد والفرص.

تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية المستدامة

٣٥ - يحتاج التمويل من أجل التنمية المستدامة إلى استخدام جميع أشكال التمويل المتاحة، بما في ذلك مصادر التمويل المتأتية من القطاعين العام والخاص ومصادر التمويل العابرة للحدود والمحلية. ويتمثل التحدي الرئيسي في ضمان أوجه التكامل فيما بين مصادر التمويل المختلفة هذه، حيث ينفرد كل نوع من أنواع التمويل بأهداف استثمارية فريدة، ومسؤوليات الائتمانية، وحوافز مرتبطة به. وينبغي أن توجه المشاورات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلى فهم أفضل لأوجه الترابط هذه بغية وضع سياسات تكفل فعالية حشد التمويل من القطاع الخاص إلى جانب الموارد العامة.

٣٦ - ويعد اجتذاب استثمارات القطاع الخاص جزءاً أساسياً من أي استراتيجية لتمويل التنمية المستدامة. إذ يوجد بحوزة مؤسسات الاستثمار في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وحدها أكثر من ٧٠ تريليون دولار من الأصول، ويوجد لدى صناديق الثروة السيادية والصناديق الاحتياطية العامة للمعاشات التقاعدية ١٠ تريليونات أخرى من الدولارات (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٢). وسجلت صناديق المعاشات التقاعدية في الأسواق الناشئة نمواً من مبلغ قدره ٤٢٢ بليون دولار في عام ٢٠٠١ إلى ١,٤ تريليون دولار في حزيران/يونيه ٢٠١٠، مع إمكانية حدوث نمو ملحوظ في هذا المجال^(٩).

٣٧ - بيد أنه لم يستثمر، حتى الآن، في الهياكل الأساسية إلا حوالي ١ في المائة من أصول صناديق المعاشات التقاعدية، وبلغت الاستثمارات في الهياكل الأساسية المنخفضة الكربون حوالي ٣ في المائة من ذلك الجزء المخصص^(١٠). وعلى الرغم من وجود جيوب صغيرة (ومتنامية) من المستثمرين المهتمين بالنواحي الاجتماعية، فإن معظم رأس المال في القطاع الخاص سيظل مدفوعاً بعامل الربح، الذي يقاس عادة على مدى فترة زمنية قصيرة نسبياً. ونتيجة لذلك، لن يستثمر القطاع الخاص في الصالح العام بشكل كافٍ عندما يُتوقع أن تقل الأرباح عما يمكن تحقيقه من خلال فرص الاستثمار الأخرى على أساس معدلٍ حسب المخاطر، وخاصة في الأجل القصير. ويجب وضع سياسات القطاع العام على نحو يكفل تسخير التمويل الخاص عن طريق تقاسم المخاطر وتحسين المواءمة بين حوافز القطاع الخاص وأهداف القطاع العام.

J.P. Morgan (2010), "EM Moves into the Mainstream as an Asset Class", Emerging Markets Research, (٩)

.J.P. Morgan Securities LLC, (New York, 2010)

.Bloomberg New Energy Finance, (2013) (١٠)

٣٨ - وينبغي للسياسات أن تشجع آفاق الاستثمارات الطويلة الأجل، وتشمل رسوم الأداء على أساس العائدات المتعددة السنوات، وشروط العدول، والاستثمارات المشتركة، وتدابير جديدة للمحاسبة تشدد على القيمة الطويلة الأجل (مقابل التقييم وفق سعر السوق في الأعمال المحاسبية، التي تشمل التقلبات القصيرة الأجل). وفي حين يمكن للمجتمع المدني أن يطلب إجراء هذه التغييرات من مديري صناديق المعاشات التقاعدية لصالح الأداء الطويل الأجل، يمكن أيضا استخدام التدابير التنظيمية التي قد تكون أكثر فعالية. ويمكن إدراج تدابير تنظيمية في المبادرات الرامية إلى حفز الاستثمار والإقراض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، كما يمكن إدراج القروض، بطرق منها صندوق إقراض الأعمال التجارية الصغيرة والقروض والمنح التي تقدمها إدارة الأعمال التجارية الصغيرة في الولايات المتحدة.

٣٩ - وتشمل مبادرات السياسات التي تساعد على حفز الاستثمار الطويل الأجل في الابتكار والتكنولوجيات والهياكل الأساسية المنخفضة الكربون، ما يلي: (أ) آليات التسعير، من قبيل وضع الحدود القصوى للانبعاثات والتداول التجاري لحقوقها أو فرض ضرائب الكربون؛ و (ب) وضع الأهداف الكمية من خلال القواعد التنظيمية؛ و (ج) تخفيض التكاليف و/أو المخاطر، من خلال تقديم الإعانات، والتعريفات التشجيعية، والتعزيزات الائتمانية، والضمانات، والتأمين، والشراكات بين القطاعين العام والخاص. وقد أصبح يُنظر إلى هذه الشراكات والضمانات والتأمينات على نحو متزايد باعتبارها آلية لتعبئة الموارد الرسمية بتمويل من القطاع الخاص من خلال تقاسم المخاطر بين القطاعين العام والخاص. وقد تساعد هذه الآليات في التغلب على العقبات التي حالت دون قيام المصارف المحلية ومؤسسات الاستثمار بتمويل مشاريع ابتكارية يمكن أن تعزز التنمية المستدامة. وفي كثير من البلدان، تؤدي المصارف الائتمانية الوطنية دورا حافزا هاما.

٤٠ - ويعد إنشاء قطاع مالي سليم له قاعدة عريضة في البلدان النامية أمرا جوهريا من أجل تعبئة وتوجيه الموارد المحلية بفعالية إلى الأنشطة الإنتاجية في هذه البلدان. وهناك دلائل على تعزيز النظام المحلي للوساطة المالية في العديد من البلدان النامية. فقد ازدادت الائتمانات المحلية الموجهة إلى القطاع الخاص في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من ٥٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٣ إلى ٧٥ في المائة في عام ٢٠١١، مع وجود اختلافات كبيرة بين المناطق النامية. ومع ذلك يظل العديد من البلدان النامية يواجه تحديات جسيمة في توجيه الموارد إلى المجالات الرئيسية للتنمية المستدامة الطويلة الأجل، بما في ذلك الهياكل الأساسية للاستثمار، والابتكار، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتحسين الحوكمة والمؤسسات كفيل بالمساعدة في هئية بيئة تمكينية لاجتذاب الاستثمار المباشر. ويمكن أيضا أن يسهم إنشاء أسواق السندات بالعملة المحلية في الأجل الطويل في

استقطاب الادخارات، بما فيها تلك المتأتية من صناديق المعاشات التقاعدية محلية. لكن لا بد من رصد هذه الأسواق المحلية للتقليل إلى أدنى حد من المخاطر المرتبطة بتقلب تدفقات رأس المال القصيرة الأجل، التي كثيرا ما تنجذب إلى الاستثمارات ذات العائدات المرتفعة في البلدان النامية.

٤١ - بالإضافة إلى ذلك، وبغية تعزيز أداء القطاع المالي في البلدان النامية، اكتسب مفهوم الإدماج المالي أولوية عليا في جدول أعمال السياسات العامة. ويستند المفهوم إلى فكرة حصول الفقراء والفئات السكانية الضعيفة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على مجموعة واسعة من الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمان والادخارات وغير ذلك من الأدوات، أمر مفيد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ولتعبئة الموارد المحلية. وينبغي الاستفادة بشكل تام من الفرص التي أتاحتها مؤخرا عمليات تحويل الأموال من خلال الهواتف المنقولة في هذا السياق. ولا يوجد نهج واحد يناسب الجميع فيما يتعلق بالإدماج المالي. لكن التجربة أظهرت أن المبادئ التالية تكتسي أهمية بالغة. فالإدماج المالي ينبغي أن (أ) يندرج في الإطار العام لسياسة القطاع المالي؛ و (ب) أن يركز على أنظمة سليمة وتحمل الشركات لمسؤوليتها الاجتماعية على نحو يكفل سلامة النظام المصرفي ويقلل من المخاطر النظامية إلى أدنى حد؛ و (ج) أن يكون مدعوماً بالالتزام السياسي من الحكومة الاتحادية وحكومة المقاطعات والحكومة المحلية وبالوكالات القطاعية المعنية؛ و (د) أن يكون مدمجاً في بيئة صحية ومواتية من أجل وساطة مالية موجهة إلى الفقراء.

٤٢ - ويعد دور تعبئة الموارد المحلية حاسماً في تمويل المبادرات المذكورة أعلاه وغيرها من المبادرات. إلا أن الإيرادات الحكومية لا تزال منخفضة في كثير من البلدان النامية، حيث تبلغ نسب الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المنخفضة الدخل ما يقارب ١١ في المائة. وتشكل السياسات الضريبية الملائمة، والنظم الضريبية الحديثة المتسمة بالشفافية والإنصاف، والإدارة الضريبية الفعالة، وتوسيع القاعدة الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي عناصر أساسية لزيادة الإيرادات العامة. كما ينبغي زيادة تعزيز التعاون الضريبي الدولي، بما في ذلك الترتيبات المؤسسية، لكبح تجنب الضرائب والتهرب منها ومكافحة التدفقات غير المشروعة.

٤٣ - ويجب استكمال الجهود المحلية الرامية إلى تعبئة الموارد بتهيئة بيئة دولية تمكينية. ونتيجة لذلك، فقد أصيب العديد من البلدان النامية بخيبة أمل من جراء تدي مجموع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، بعد خصم إلغاء الديون، في عام ٢٠١١، بالقيمة الحقيقية للمرة الأولى منذ عام ١٩٩٧، بسبب تشديد سياسات التقشف المالي ومشاكل الديون السيادية في

البلدان المتقدمة. وستظل للمساعدة الإنمائية الرسمية أهمية كبيرة، وينبغي لجميع البلدان أن تعمل على تنفيذ التزاماتها في الوقت المناسب. ويمكن للمصارف الإنمائية الإقليمية والمتعددة الأطراف أيضا أن تضطلع بدور حفاز لتعبئة تمويل الاستثمار الطويل الأجل. علاوة على ذلك، فإنها تستطيع أن تضطلع بدور هام معاكس للدورة الاقتصادية يمكن أن يساعد في الحد من التقلبات المرتبطة بالأسواق المالية. ويؤدي التعاون فيما بين بلدان الجنوب أيضا دورا متزايد الأهمية في مجال التمويل، شأنه في ذلك شأن الأعمال الخيرية.

٤٤ - ويمكن استخدام آليات مبتكرة، مثل الضرائب على المعاملات المالية والضرائب على الانبعاثات الكربونية والآليات المماثلة، لاستحداث مصادر إضافية هامة جديدة للتمويل العام، الذي ينبغي اعتباره أداة مساندة للمساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية. غير أن تحقيق إمكانيات هذه الآليات على نطاق واسع يتطلب اتفاقاً دولياً مشفوعاً بإرادة سياسية للاستفادة من الموارد وضمان تخصيص الإيرادات لأغراض التنمية المستدامة دون المساس بالالتزامات القائمة. وقد تكون الآليات المبتكرة للتمويل على درجة كبيرة من الأهمية لا سيما بالنسبة لأهداف التعاون الدولي، بما في ذلك تمويل المشاعات العالمية، وتمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ.

إدماج مبادرات التمويل الدولية القائمة في استراتيجية تمويل أوسع نطاقا

٤٥ - حتى الآن، تطور تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ إلى حد كبير في مسار منفصل عن المسار التقليدي لتمويل التنمية. ويعزى ذلك جزئيا إلى الحرص على أن يقدم تمويل الأنشطة المتصلة بالمناخ في البلدان النامية بالإضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية، على نحو يعكس مبدأ ريو دي جانيرو "للمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وقدرات كل طرف من الأطراف" في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ^(١١). إلا أن هناك حاجة إلى وضع استراتيجية تمويل شاملة لإدماج جميع أبعادها في هيكل التمويل العام بشكل أفضل.

٤٦ - وقد أُلزم اتفاق كوبنهاغن (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩) واتفاقات كانكون (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠) البلدان المتقدمة بمشهد مبلغ ٣٠ بليون دولار بشكل مشترك في مبادرة تمويل البدء السريع خلال السنوات من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢؛ و ١٠٠ بليون دولار سنويا بحلول عام ٢٠٢٠. ويشير اتفاق كوبنهاغن في المقرر ٢/م أ-١٥، إلى "طائفة واسعة من الموارد، العامة والخاصة، الثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك مصادر التمويل البديلة"، مما يعني إمكانية النظر في مجموعة كبيرة من المصادر لتمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ، بما في

(١١) United Nations, Treaty Series, Vol. 1771, No. 30822.

ذلك المنح والقروض العامة، أو تعويض الكربون، أو آليات التمويل المبتكرة، أو الاستفادة من الاستثمارات الخاصة المباشرة. وفي مؤتمر الأطراف المنعقد في الدوحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، لم تتوصل الأطراف إلى اتفاق بشأن الترتيبات المالية الانتقالية للفترة المفضية إلى التزام عام ٢٠٢٠. وبالمثل، لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن سبل المضي قدماً للوفاء بذلك الالتزام.

٤٧ - وقرر مؤتمر الأطراف في كانكون إنشاء صندوق المناخ الأخضر لتوجيه الموارد المالية الجديدة والتي يمكن التنبؤ بها إلى البلدان النامية دعماً لجهود التخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة والتكيف مع آثار تغير المناخ. ويندرج هذا الصندوق ضمن هيكل عالمي معقد ومتطور لتمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ، حيث يعمل أكثر من ٥٠ صندوقاً عاماً دولياً في هذا المجال ويزيد تعزيز الطابع الإقليمي للآليات القائمة على أساس السوق. ويتمثل التحدي الذي سيواجهه مجلس صندوق المناخ الأخضر في البت في ما إذا كان ينبغي أن يكون هدف الصندوق تيسير نوع من التنسيق بين الصناديق المتعلقة بالمناخ وإضفاء الطابع المركزي على شريحة من التمويل الدولي العام لأنشطة المناخ، أم استكمال المؤسسات القائمة والعمل بموازاتها. وفي نهاية المطاف، يتوقف الجواب على هذا السؤال على الحصة التي ستقدم من المبلغ الذي تعهدت الدول بتقديمه في كوبنهاغن وكانكون وقدره ١٠٠ بليون دولار في شكل منح وقروض عامة، وكم من هذه الموارد العامة سيمر عبر القنوات المتعددة الأطراف مثل صندوق المناخ الأخضر. وسيؤثر الرد على هذه الأسئلة أيضاً على خيارات تتعلق بتحسين إدماج تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ والتنمية المستدامة.

٤٨ - وتقر الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة "المستقبل الذي نصبو إليه" (قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق) بالحاجة إلى تعبئة موارد كبيرة لتعزيز جميع الركائز الثلاث للتنمية المستدامة. ولهذا الغرض، اتفقت الحكومات على إنشاء لجنة خبراء حكومية دولية لاقتراح خيارات تتعلق بوضع استراتيجية فعالة لتمويل التنمية المستدامة. وتم إنشاء فريق عامل متفرغ في إطار فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بهدف حشد المساهمات من منظومة الأمم المتحدة دعماً لعمل اللجنة.

أسئلة مقترحة للمناقشة

١ - بالنظر إلى الاحتياجات التمويلية الهائلة المرتبطة بالتنمية المستدامة، كيف يمكن حشد المجموعة الكبيرة من الأصول الموجودة بفعالية أكبر لأغراض اجتماعية واقتصادية وبيئية؟

- ٢ - كيف يمكن للموارد العامة، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، تسخير استثمارات القطاع الخاص لأغراض التنمية المستدامة؟ وما هو الدور الذي ينبغي أن يقوم به التأمين والضمانات؟
- ٣ - كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يعزز نظاماً مالياً دولياً أكثر استقراراً يشجع على الاستثمار الطويل الأجل اللازم لتعزيز التنمية المستدامة؟
- ٤ - ما هي الخطوات اللازمة لكفالة توفير مصادر التمويل المبتكرة والتمويل المخصص للأنشطة المتعلقة بالمناخ بالإضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية، ودون المساس بالحوافز المتاحة لبلوغ هدف الأمم المتحدة المتمثل في تخصيص نسبة ٧,٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية؟
- ٥ - ما هي الآثار المترتبة على خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تركز بشكل مزدوج على القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في العلاقة بين التعاون الإنمائي التقليدي وتمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ؟

ثالثاً - الشراكة العالمية من أجل التنمية في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

نشوء الشراكة العالمية من أجل التنمية

٤٩ - ينبغي أن تقوم شراكة عالمية متحددة من أجل التنمية^(١٢) في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بناء على مواطن القوة في الشراكة العالمية الراهنة من أجل التنمية، وأن تتجاوز إطارها الحالي من أجل استيعاب المشهد الإنمائي المتغير وتمكين عملية التغيير التحويلي.

٥٠ - ومنذ عام ٢٠٠٠، ساعد إطار الأهداف الإنمائية للألفية في حشد الجهود الدولية من أجل تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. واكتسبت عملية تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة الهدف ٨ منها المتعلق بإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، زخماً إضافياً تولد عن نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، المعقود في مونتيري، المكسيك، من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، والذي حقق مكاسب فورية لتمويل الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية.

(١٢) فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة التنمية للأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥، ”شراكة عالمية متحددة من أجل التنمية“ (آذار/مارس ٢٠١٣).

٥١ - وفي هذا السياق، كان مؤتمر مونتيري مؤشرا لبداية نهج دولي جديد في التعامل مع مسائل تمويل التنمية، ينضوي تحته جميع أصحاب المصلحة المعنيين على نحو لم يسبق له مثيل من حيث الشمولية. وساهمت جميع الأطراف المشاركة في عملية تمويل التنمية، تحت مظلة الأمم المتحدة، في إنشاء إطار للسياسات العامة، وهو توافق آراء مونتيري، تسترشد به فيما تبذله من جهود للتعامل مع مسائل تمويل التنمية، على نحو شامل وعلى المستويات الوطنية، والإقليمي والدولي والمؤسسي.

٥٢ - وقد حظي الإطار المذكور أعلاه بالتأييد في إعلان الدوحة لتمويل التنمية الصادر في عام ٢٠٠٨ وجرى توسيعه ليشمل التحديات الجديدة والقضايا الناشئة، مثل تأثير الأزمة المالية، والتكاليف الإضافية الناجمة عن التخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه والضرر الذي يلحق بالبيئة والتعاون الاقتصادي الآخذ في الاتساع. وما فتئت هذه المسائل الناشئة تشكل تحديات هامة تعترض سبيل التنمية العالمية، وينبغي بالتالي أن تكون أساسا للشراكة العالمية المتجددة التي تقوم عليها خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

التقدم المحرز في تنفيذ الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية بشأن الشراكة العالمية من أجل التنمية

٥٣ - يحدد الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية مجموعة من الالتزامات التي تهدف إلى تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية في خمسة مجالات ذات أولوية: (أ) المساعدة الإنمائية الرسمية؛ و (ب) وضع نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقييد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز؛ و (ج) إدارة عبء الديون التي تثقل كاهل البلدان النامية؛ و (د) إتاحة الحصول على الأدوية الأساسية بأسعار ميسورة في البلدان النامية؛ و (هـ) توفير التكنولوجيات الجديدة للبلدان النامية، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبالإضافة إلى ذلك، أكد الهدف على الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٥٤ - وعلى الرغم من الزخم الذي أفرزته عملية تمويل التنمية، كان التقدم المحرز في تنفيذ الهدف ٨ تقدماً متفاوتاً. فثمة قضايا مهمة مرتبطة بالشراكة العالمية من أجل التنمية ينبغي معالجتها من أجل ضمان التنفيذ الناجح لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ولئن كانت المساعدة الإنمائية الرسمية قد زادت بشكل ملحوظ منذ عام ٢٠٠٢، في أعقاب التوصل إلى توافق آراء مونتيري، فإنها قد انخفضت بما يناهز ٣ في المائة في عام ٢٠١١، مقارنة بأعلى نسبة بلغت في عام ٢٠١٠، في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. ومع ذلك، فإن تعبئة الموارد، بما في ذلك التمويل الرسمي، أمر أساسي لتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

أما فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تشكل مجتمعة ٩١ دولة هي أكثر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ضعفاً، ستظل المساعدة الإنمائية الرسمية عنصراً حاسماً بالاقتران مع ضرورة تهيئة بيئة عالمية مواتية للتنمية. وبناء عليه، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعيد تأكيد عزمه على الوفاء بالتزاماته فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية (٧,٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي)، وبوجه خاص، إلى أقل البلدان نمواً (١٥,٠ إلى ٢٠,٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي)، بما في ذلك الجداول الزمنية المحدد لتنفيذها.

٥٥ - وفي مجال التجارة، فقد بات النظام التجاري العالمي اليوم نظاماً معقداً ومتشعباً يشمل أكثر من ٣٠٠ من اتفاقات التجارة الحرة الثنائية أو الإقليمية أو الأقاليمية. ولعل أحد الأخطار التي يمكن أن تترتب عن الوفرة الحالية في هذه الاتفاقات هو ما يمكن أن تؤدي إليه من تهميش بلدان، من قبيل أقل البلدان نمواً، من الاقتصاد العالمي، لأن هذه البلدان نادراً ما تُدرج في اتفاقات التجارة الحرة. ومن ثم، فإنه من الأهمية بمكان أن تختتم مفاوضات جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية بهدف تمكين النظام التجاري المتعدد الأطراف من مواجهة التحديات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين، ولا سيما تلك التي يواجهها أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية. واستشرافاً للمستقبل، سيكون للمعونة المقدمة من أجل التجارة دور مهم في معالجة القيود المتعلقة بجانب العرض والتي تواجهها البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً. وفي الوقت نفسه، بإمكان شراكة عالمية جديدة من أجل التنمية أن تستكشف إطاراً لتبادل الخبرات بين بلدان الجنوب و”وضع قواعد لينة“ في التجارة على نحو يحقق أقصى قدر من إمكانات النمو في أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية. وسيتيح المؤتمر الوزاري المقبل لمنظمة التجارة العالمية المقرر عقده في بالي، إندونيسيا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ فرصة هامة لإبرام الاتفاقات وإحراز تقدم في بعض هذه المجالات، وبالتالي إعطاء دفعة تمس الحاجة إليها لاختتام جولة الدوحة.

٥٦ - وقد ساهمت المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين في تخفيف عبء الديون التي تتنقل كاهل عدد من البلدان ذات الدخل المنخفض وأفرجت عن موارد هامة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك، فإن هاتين المبادرتين الدوليتين تناولتا حالات محددة لتخفيف عبء الديون، بدلا من وضع إطار عمل لتسوية مشكلة المديونية المفرطة. وتظل عشرون من البلدان النامية معرضة بشدة للمديونية المفرطة. وينبغي للشراكة العالمية أن تعزز الحوار بشأن القدرة على تحمل الديون

وسبل التعامل بشكل فعال مع حالات التخلف عن سداد الديون السيادية والمديونية المفرطة في الوقت المناسب وبانصاف وبأقل تكلفة.

٥٧ - ولا تزال هناك حاجة إلى زيادة فرص الحصول على الأدوية الأساسية بأسعار ميسورة لتسريع التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالصحة. وينبغي السعي إلى توسيع نطاق استخدام الأحكام المتصلة بالتجارة المبنية في الأنظمة التي وضعتها منظمة التجارة العالمية بشأن حقوق الملكية الفكرية، إضافة إلى زيادة استخدام آليات مبتكرة لخفض التكاليف وزيادة إمكانية الحصول على الأدوية الأساسية في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، وذلك كجزء من الجهود العالمية المبذولة في هذا المجال.

٥٨ - في حين يتواصل توسيع نطاق الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة على الصعيد العالمي، لا تزال هناك حاجة إلى تسريع وتيرة الجهود الرامية إلى زيادة فرص الوصول إلى شبكة الإنترنت العالمية والقدرة على تحمل تكاليفها، وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص. وهناك حاجة إلى نقل التكنولوجيا والحصول على تكنولوجيات تراعي البيئة وتكنولوجيات للتخفيف من حدة آثار تغير المناخ والتكيف معها، والحد من مخاطر الكوارث وتعزيز القدرة على مواجهتها. وفي ضوء هذه الخلفية، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتعزيز القدرات المحلية ونظم الابتكار الوطنية في البلدان النامية^(١٣).

الحاجة إلى شراكة عالمية أكثر فعالية وشمولا من أجل التنمية

٥٩ - على الرغم من مزايا إطار الهدف ٨ في حشد الجهود الرامية إلى إقامة شراكة عالمية أكثر فعالية من أجل التنمية، هناك العديد من أوجه القصور التي ينبغي معالجتها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. فالهدف ٨ يختلف من الناحية النظرية عن باقي الأهداف الإنمائية للألفية. وفي حين تركز الأهداف من ١ إلى ٧ على البشر، فإن خير فهم للهدف ٨ هو أنه أداة تمكينية لتحقيق الأهداف الأخرى. فالأهداف من ١ إلى ٧ كلها تتطلب شراكات عالمية من أجل تنفيذها، سواء كان ذلك في شكل عمليات نقل التكنولوجيا لتعزيز السياسات المواتية للمناخ، أو تخفيف عبء الديون للإفراج عن الموارد اللازمة للإنفاق على الخدمات الاجتماعية، أو تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية لتمويل التدخلات الصحية أو حشد موارد القطاع الخاص. وفي شراكة عالمية متجددة، قد يلزم إعادة النظر في صلة الشراكة بالأهداف الأخرى.

(١٣) دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ٢٠١١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.II.II.C.I).

٦٠ - وعلاوة على ذلك، فإن الهدف ٨ لا يحدد غايات كمية أو مواعيد ثابتة، فيتعذر بذلك رصده. والواقع أن رصد الهدف ٨ لم يبدأ إلا في عام ٢٠٠٧، عندما أنشأ الأمين العام فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وعلاوة على ذلك، ثمة عدد من المقومات النوعية التي لا تتوافر في الهدف ٨. فتحسين القدرة على التنبؤ، والحد من مشروعية السياسات، ومعالجة التشتت، والحد من تقييد المعونة، وضمان التساهلية كلها عناصر لا تشكل جزءاً صريحاً من إطار الهدف ٨.

٦١ - وأخيراً، فإن الهدف ٨ لا يعكس بشكل كامل الاتفاق المتوازن بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على اتخاذ إجراءات لمعالجة تحديات تمويل التنمية المحسدة في توافق آراء مونتيري. وبناء على الهدف ٨، أبرز توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة إمكانية إقامة شراكات عملية في مجالات هامة أخرى مثل تعبئة الموارد المحلية والتعاون الضريبي الدولي، والاستثمار الأجنبي المباشر، والمصادر المبتكرة لتمويل التنمية. وعلاوة على ذلك، أقرت الوثيقتان بالأهمية المحورية لمعالجة القضايا المؤسسية لضمان التماسك والاتساق بين النظم الدولية والنقدية والمالية والتجارية دعماً لجهود التنمية.

٦٢ - وفي غضون السنوات العشر إلى الخمس عشرة الأخيرة، تغير المشهد الاقتصادي والبيئي العالمي بشكل كبير. وأصبح تغير المناخ قضية أساسية في جدول الأعمال الدولي، وكذلك الشواغل البيئية الأخرى المتعلقة بحفظ المشاعرات العالمية. وأدت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية أيضاً إلى بروز مجموعة من الشواغل، بما فيها تلك المتعلقة بالبطالة وعدم المساواة، وأهمية وجود نظام مالي دولي مستقر. واقتترنت هذه الأزمة أيضاً بأزمات إضافية تتعلق بأمن الغذاء والطاقة.

٦٣ - وقد شهد العقد الماضي أيضاً ظهور عناصر فاعلة هامة في الساحة العالمية. والأهم من ذلك أن تزايدت الأهمية الاقتصادية للاقتصادات الناشئة حفز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون على الصعيد الإقليمي، وشجع تشكيل هيئات غير رسمية جديدة من قبيل مجموعة العشرين. وبالإضافة إلى ذلك، تضطلع الجهات الفاعلة غير الحكومية، وخاصة القطاع الخاص والمجتمع المدني، بدور متزايد الأهمية في الأنشطة المتصلة بالتنمية. وفي ضوء هذه الاتجاهات، لا بد أن يركز إطار التنمية لما بعد ٢٠١٥ على نظام لإدارة الشؤون الاقتصادية على الصعيد العالمي يتسم بمزيد من الشمولية والمرونة والتماسك.

صوب شراكة عالمية متجددة من خلال إصلاح نظام إدارة الشؤون الاقتصادية على الصعيد العالمي

٦٤ - ينبغي للشراكة العالمية المتجددة من أجل التنمية أن تتدارك أوجه القصور التي تشوب الهدف ٨ وتراعي التحديات الجديدة المشار إليها أعلاه، ومن ثم الاستفادة من إطار التعاون الذي وضعه توافق آراء مونتييري، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية. ومن الضروري بوجه خاص تعزيز المساءلة والتعاون ورسم السياسات بصورة فعالة ومنسقة بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بتأطير الشراكة العالمية من أجل التنمية ورصدها وتنفيذها. وبالتالي، يتعين على المجتمع الدولي أن يعزز الإطار المؤسسي للتعاون والتنسيق على المستوى الدولي، من خلال إصلاح النظام الحالي لإدارة الشؤون الاقتصادية على الصعيد العالمي.

٦٧ - وكنقطة انطلاق في هذا الاتجاه، لا بد من اتخاذ تدابير ترمي إلى تعزيز المساءلة والفعالية والاتساق في منظومة الأمم المتحدة على المستويات الحكومية الدولية والمؤسسية والتشغيلية. وقد أكد الأمين العام في تقريره عن إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية والتنمية أنه ينبغي إيلاء أولوية قصوى لتنفيذ التوصيات الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢، وذلك بهدف تعزيز الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة من خلال إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية بطريقة متوازنة والمساعدة في تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمجالات الأخرى ذات الصلة. وأوصى أيضا بكفالة الاتساق عبر مختلف العمليات الحكومية الدولية للأمم المتحدة، بما فيها تلك المتعلقة بالتنمية المستدامة، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والتمويل من أجل التنمية (A/67/769)، الفقرتان ٧٤ و ٧٥).

٦٦ - وهناك حاجة إلى وضع آلية أكثر فعالية للرصد والمساءلة من أجل تتبع التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات التي قطعتها الدول الأعضاء في مؤتمرات الأمم المتحدة ومدى وفائها بها. وقد خطت الدول الأعضاء خطوة أولى في تعزيز المساءلة المتبادلة العالمية، باعتبارها عنصرا هاما تقوم عليه الشراكة العالمية من أجل التنمية، وذلك من خلال قيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإنشاء الاستعراض الوزاري السنوي ومنتدى التعاون الإنمائي الرفيع المستوى لفترة السنتين. ومع ذلك، تظل هناك حاجة إلى آلية مكتملة للمساءلة المتبادلة على الصعيد العالمي ذات عضوية عالمية وبمشاركة أصحاب المصلحة المتعددين.

٦٧ - وفي تقريره الأخير عن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اقترح الأمين العام أنه يمكن لاستعراض وزاري معزز أن يصبح مكانا محوريا لرصد تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يتلقى الدعم من منظومة المجلس بأسرها (A/67/736-E/2013/7، الفقرة ٢٥). واقترح أيضا أن منتدى التعاون الإنمائي، الذي برز بوصفه محفلا للمساءلة المتبادلة، يمكن أن يواصل توسيع نطاق دوره كقوة محركة لتحقيق قدر أكبر من المساءلة على الصعيدين الوطني والعالمي في مجال التعاون الإنمائي من خلال تعزيز المساءلة المتبادلة بوصفها مبدأ رئيسيا في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (المرجع نفسه، الفقرة ٢٦). وبالإضافة إلى ذلك، فإن إنشاء الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال على هامش المنتدى الرفيع المستوى الرابع بشأن فعالية المعونة المعقود في بوسان، جمهورية كوريا، من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، يمثل خطوة أخرى صوب دعم وضممان رصد فعالية التعاون الإنمائي والمساءلة عنه.

٦٨ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن وجود نظام فعال لإدارة الشؤون الاقتصادية على الصعيد العالمي كفيل أيضا بتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية من خلال ضمان مشاركة جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة في صنع السياسات والحوار على الصعيد الدولي. وعلى سبيل المثال، ينبغي لمجموعة العشرين أن تعزز علاقاتها مع المؤسسات الدولية، مثل الأمم المتحدة والجهات غير الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين. وعلاوة على ذلك، من المهم توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في صنع القرارات ووضع المعايير في الميدان الاقتصادي على الصعيد العالمي، وكذلك بذل الجهود من أجل تعزيز المشاركة والشراكات مع الجهات الفاعلة المعنية من غير الدول، مثل القطاع الخاص والمجتمع المدني، في الأنشطة والحوارات المتصلة بالتنمية. وستساهم هذه الإجراءات إلى حد ما في ضمان إرساء إطار ما بعد الهدف ٨ ضمن نظام أكثر شمولية ومرونة وتماسكا لإدارة الشؤون الاقتصادية على الصعيد العالمي.

أسئلة مقترحة للمناقشة

١ - ما هي الدروس المستفادة من الشراكة العالمية الحالية: ما الإنجازات التي ينبغي تشجيعها وما هي الهفوات التي ينبغي تجنبها؟ وما هي التحديات الجديدة والقضايا الناشئة الأكثر إلحاحا والتي ينبغي للشراكة العالمية من أجل التنمية أن تتصدى لها؟ وكيف ينبغي أن تُدمج هذه التحديات والقضايا في إطار ما بعد الهدف ٨؟

٢ - وفي ضوء التحديات الجديدة والمشهد الإنمائي المتغير، هل ينبغي إقامة شراكة عالمية متجددة من أجل التنمية بناء على الشراكة العالمية القائمة من أجل التنمية، أم أننا بحاجة إلى إعادة نظر جذرية؟

٣ - ما هي المبادئ الأساسية اللازمة لإنشاء شراكات عالمية جديدة أو توطيد ما هو قائم منها على نحو يعزز النمو والتنمية بصورة مستدامة وشمولية على المستويات الوطني والإقليمي والدولي؟ وما هي أفضل السبل لإدماج شراكة عالمية من أجل التنمية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؟ وهل ينبغي أن يوضع بشأنها هدف مستقل أم يمكن ربطها بأهداف وغايات محددة؟

٤ - ما السبيل إلى إدارة الشؤون الاقتصادية على الصعيد العالمي، بما في ذلك إنشاء آليات أكثر فعالية للمساءلة، على نحو يساعد على تعزيز فعالية شراكة عالمية متجددة من أجل التنمية؟

٥ - ما هو الدور الذي ينبغي أن يضطلع به المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تعزيز شراكة عالمية متجددة من أجل التنمية في سياق متابعة الأهداف الإنمائية للألفية ووضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؟